ملخص تنفيذى

أحدث التطورات الاقتصادية...

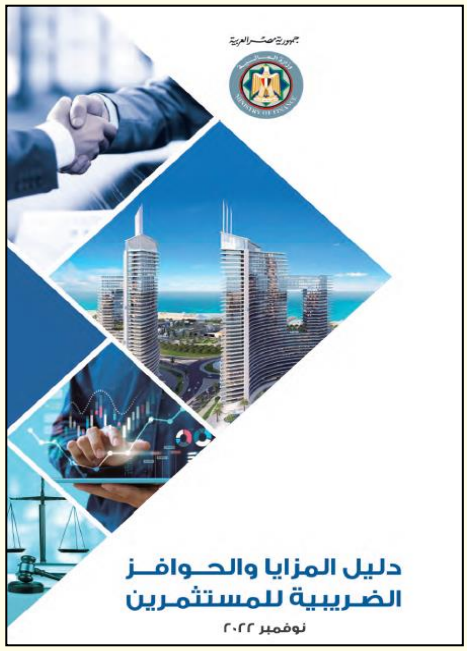

قامت الدولة المصرية ووزارة المالية بعدد من الجهود الهامة خلال شهر ديسمبر الحالي بهدف تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار وعلى رأسها، على سبيل المثال؛ طرح وثيقة سياسة ملكية الدولة، وذلك بعد تضمين التعديلات النهائية التي أوصى بها الخبراء والاقتصاديون خلال مناقشات الحوار المجتمعي، حيث تعد الوثيقة خطوة هامة في طريق الإصلاح الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال، وتسعى إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وتحسين إدارة الأصول المملوكة للدولة، وجذب الاستثمارات الأجنبية وطمأنة المستثمرين في الداخل والخارج.

كما قامت وزارة المالية بإصدار "الدليل المبسط للمزايا والحوافز المقررة للمستثمرين بقوانين الضرائب والجمارك والاستثمار". حيث يوضح الدليل قواعد وإجراءات الاستفادة من هذه المزايا؛ إدراكًا لأهمية تنمية الوعى الضريبي والجمركي لدى مجتمع الأعمال؛ بما يُسهم في جذب المزيد من الاستثمارات، وتوسيع القاعدة التصديرية، ومد جسور التواصل مع مجتمع الأعمال لتوعيته بما تتضمنه التشريعات المصرية من حزم تحفيزية داعمة للأنشطة الاستثمارية. ويمكن الاطلاع على الدليل على الموقع الرسمي للوزارة من خلال الرابط التالي: https://assets.mof.gov.eg/files/٢٠٢٢-١١/٤٩٢١٣fc٠-٦٤١٥-١١ed-ad٣٠-c٥fd٤٦٤١fdc٣.pdf

وفى سياق متصل، ايد مجلس إدارة "صندوق النقد الدولي" برنامج الإصلاح الاقتصادي للحكومة المصرية، والذى يهدف إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وضمان استدامة الدين العام في المدى المتوسط، والعمل على تعزيز صلابة الاقتصاد المصري ومرونته وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية والتي زادت حدتها وتكرارها على المستوى العالمي مؤخرًا، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي بشكل يضمن الفاعلية والاستهداف، وبما يُحقق أكبر قدر من الحماية للطبقات الأولى بالرعاية، كما يساعد البرنامج على تسريع جهود زيادة تنافسية الاقتصاد المصري من خلال تبني حزمة متكاملة ومتسقة من السياسات والتدابير والإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تحقيق مسار للنمو المرتفع والمستدام المدفوع بدور ومساهمة أكبر من قبل القطاع الخاص، وبما يضمن خلق فرص عمل منتجة وكافية.

ومن أهم الإصلاحات الأخرى التي قامت بها الدولة المصرية لتهيئة مناخ الاستثمار، الجهود الحالية للتوسع في منح الرخصة الذهبية وتدشين موقع إلكتروني لها، والتي ستلعب دورًا هاماً في توطين الصناعة وتشغيل عجلة الإنتاج وتقليل فاتورة الاستيراد. كما أنها تسهل وتسرع الإجراءات للمستثمرين بما يتيح لهم سرعة الحصول على الأرض وبدء النشاط، حيث تعد بمثابة "موافقة واحدة" تصدر لإقامة المشروعات ومنح كافة التراخيص والموافقات بما يذلل مختلف العقبات التي تواجه المشروعات الاستثمارية لزيادة أنشطتها، وبما ينعكس على تحقيق مستهدفات الدولة لزيادة معدلات النمو وخلق فرص العمل المنتجة.

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **أثبت الاقتصاد المصرى قدراً كبيراً من المرونة على الرغم من تداعيات وباء كورونا، والحرب بأوروبا والتي ساهمت فى وجود إضطرابات فى سلاسل الإمداد وبالتالى إرتفاعات كبيرة في الأسعار عالمياً خاصة أسعار السلع الأساسية والغذائية، وقد عملت الحكومة المصرية ووزارة المالية على وضع إطار متسق ومتكامل لمساندة المواطنين والقطاعات الاقتصادية من خلال سرعة إقرار إجراءات وحوافز وسياسات لتحفيز النشاط الاقتصادي، وكذلك مساندة المواطنين من خلال توفير السلع الأساسية بأسعار مدعمة، وإجراءات للحماية الاجتماعية. حيث تم إقرار حزمة مساعدات اجتماعية "بقيمة ١٣٠ مليار جنيه"، وصرف مساعدات استثنائية لـ ٩,١ مليون أسرة من الفئات الأولى بالرعاية لمدة ٦ أشهر، إلى جانب تحسين هيكل الأجور والمعاشات.**

وقد حقق معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١ نحو ٦,٦٪ -وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية- ما ساعد معدل البطالة في الانخفاض ليقترب الى مستوى ما قبل الجائحة محققاً ٧,٢٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٢/٢١، مقابل ٩,٦٪ في عام ٢٠/١٩. حيث جاء ارتفاع النمو الإقتصادى المحقق في عام ٢٢/٢١ مدفوعاً بطفرة النمو الاقتصادي المُحقق في الشهور التسعة الأولى من عام ٢٢/٢١ بواقع ٧,٨٪- وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية- وذلك في ضوء تعافى النشاط الاقتصادي لمعظم القطاعات ومعاودة الإنتاج عقب الإنتقال الى مرحلة ما بعد كوفيد-١٩، بينما اقتصر تأثير الحرب بأوروبا بالسلب في الأساس على مؤشرات النمو الاقتصادي خلال الربع الثاني من عام ٢٢/٢١، لاسيما مع تنفيذ إجراءات التشديد الاقتصادي لمواجهة الضغوط التضخمية، وكذا مع حدوث تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين وروسيا.

حيث تعكس الزيادة المحققة في معدل النمو الاقتصادي خلال عام ٢٢/٢١ في الأساس التحسن الذي شهدته كافة الأنشطة الاقتصادية، وعلى رأسها قطاع المطاعم والفنادق بمعدل نمو بلغ ٤٥,٥٪، تلاه قطاع الاتصالات بنسبة نمو ١٦,٣٪، ثم قناة السويس بنحو ١١,٧٪، والصناعات التحويلية بنسبة ٩,٩٪، كما شهدت قطاعات: التشييد والبناء، والصحة، والتعليم، معدلات نمو ملحوظة خلال العام المالي الماضي، وكانت القطاعات الأكثر إسهاما في الناتج المحلي خلال العام المالي ٢٢/٢١؛ الصناعة التحويلية، والتجارة، والزراعة، والأنشطة العقارية، والاستخراجات، والتي ساهمت بحوالي ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. كما حققت إيرادات قناة السويس أعلى إيراد شهري بنحو ٧ مليار دولار منذ عشر سنوات في ضوء تنامي حركة التجارة بالقناة والسياسات التسويقية في جذب خطوط ملاحية جديدة.

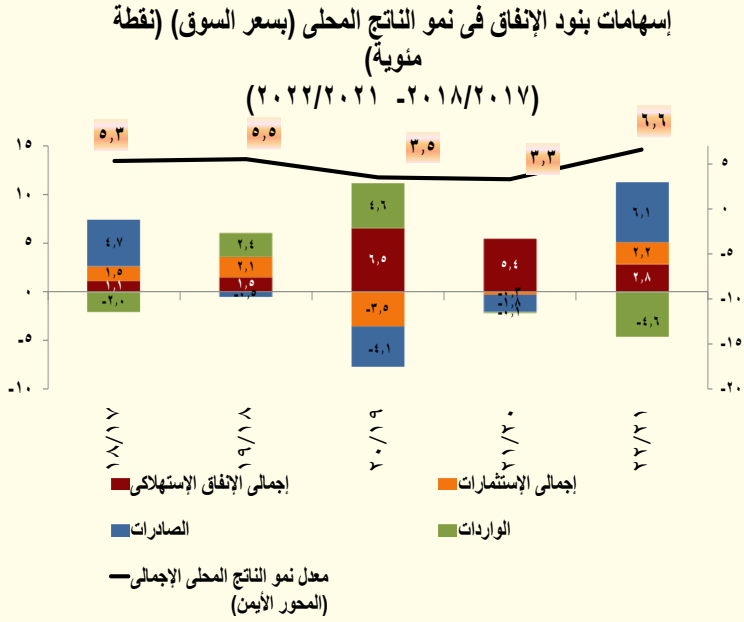

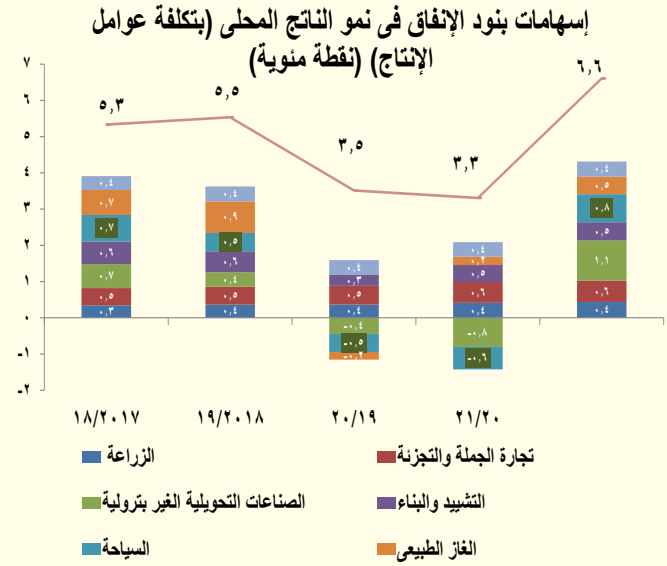

على جانب الطلب، جاء النمو الاقتصادي خلال العام المالى ٢٢/٢١ **مدفوعاً بنمو الصادرات بنسبة ٥٧,٣٪**، مقارنة بـ -١٣,٨٪ خلال العام الماضي (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٦,١ نقطة مئوية خلال العام المالي ٢٢/٢١)، **ونمو الاستثمار بنسبة ١٦٪** خلال نفس العام، مقابل نحو -١,٩٪ خلال العام الماضي (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٢,٢ نقطة مئوية) ، **ونمو الاستهلاك العام بنسبة ٤,٩٪**، مقارنة بـ ٣,٤٪ العام الماضي (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية)، **بينما ساهم إجمالي الاستهلاك في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٢,٨ نقطة مئوية خلال سنة الدراسة.**

وعلى جانب العرض، كانت القطاعات الرئيسية التي قادت النمو الاقتصادي هي: أولاً، سجل قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو بنسبة ٩,٦٪ خلال السنة المالية ٢٢/٢١ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ١,٤ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع تكرير البترول بنسبة نمو ٨,٧٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية) ، وقطاع التشييد والبناء بنسبة نمو ٧٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية). ثانيًا، سجل قطاع الإنتاج معدل نمو قدره ٨,٤٪ خلال السنة المالية ٢٢/٢١ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٢,٥ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع السياحة (الفنادق والمطاعم) بنسبة نمو ٤٥,٧٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية)، وقطاع الاتصالات بنسبة نمو ١٦,٥٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية)، وقناة السويس بنسبة نمو ١١,٧٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية)، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة نمو ٤,٤٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية).

ثالثًا، سجل القطاع السلعى معدل نمو بنسبة ٥,٩٪ خلال السنة المالية ٢٢/٢١ (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٢,٦ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك بنسبة ٤٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية). رابعًا، سجل قطاع الاستخراجات معدل نمو بنسبة ٢,٠٪ خلال السنة المالية ٢٢/٢١ (مساهماً فى معدل نمو الناتج

المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بنمو قطاع الغاز الطبيعي بنسبة ٤,٥٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية). خامسًا، سجل قطاع الخدمات الاجتماعية معدل نمو بنسبة ٤٪ خلال السنة المالية ٢٢/٢١ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ١ نقطة مئوية)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو في قطاع الصحة بنسبة نمو ٥,١٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية)، وقطاع التعليم بنسبة نمو ٥٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,١ نقطة مئوية)، وقطاع الحكومة العامة بنسبة نمو ٤,٤٪ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية) خلال السنة المالية ٢٢/٢١.

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٣٤ **مليار دولار خلال** شهر ديسمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.
- **حقق مؤشر مديري المشتريات** نحو ٤٧,٢ نقطة خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ٣٧,١ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٢.

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتعظيم الموارد. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية الاجتماعية، والتنمية البشرية مثل التعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ومستوى معيشته، ورفع كفاءة البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

وقد حقق الميزان المالى الكلى للموازنة العامة للدولة نحو -٢,٩٣٪ كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو-أكتوبر من العام المالى ٢٣/٢٢، وقد بلغ الفائض الأولى نحو ١٥,٦ مليار جنيه، ٠,١٧٪ من الناتج المحلى خلال فترة الدراسة، مقابل -٠,٠٥٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ١٥,٩٪، وإرتفاع المصروفات بنحو ١٨,٥٪، مقابل نفس الفترة من العام السابق. حيث إستطاعات الموازنة العامة للدولة زيادة مخصصات قطاع الصحة والتعليم، والإستثمارات الممولة من الخزانة، وزيادة الأجور، وتلبية مخصصات برامج الحماية الاجتماعية.

وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو ٣٦٠,٩ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أكتوبر من العام المالى ٢٣/٢٢، لترتفع بنحو ٤٩,٦ مليار جنيه بنسبة نمو ١٥,٩٪. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٨١,٥٪ من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ١٨,٥٪.

إجمالي الايرادات الضريبية من الجهات السيادية و الغير السيادية

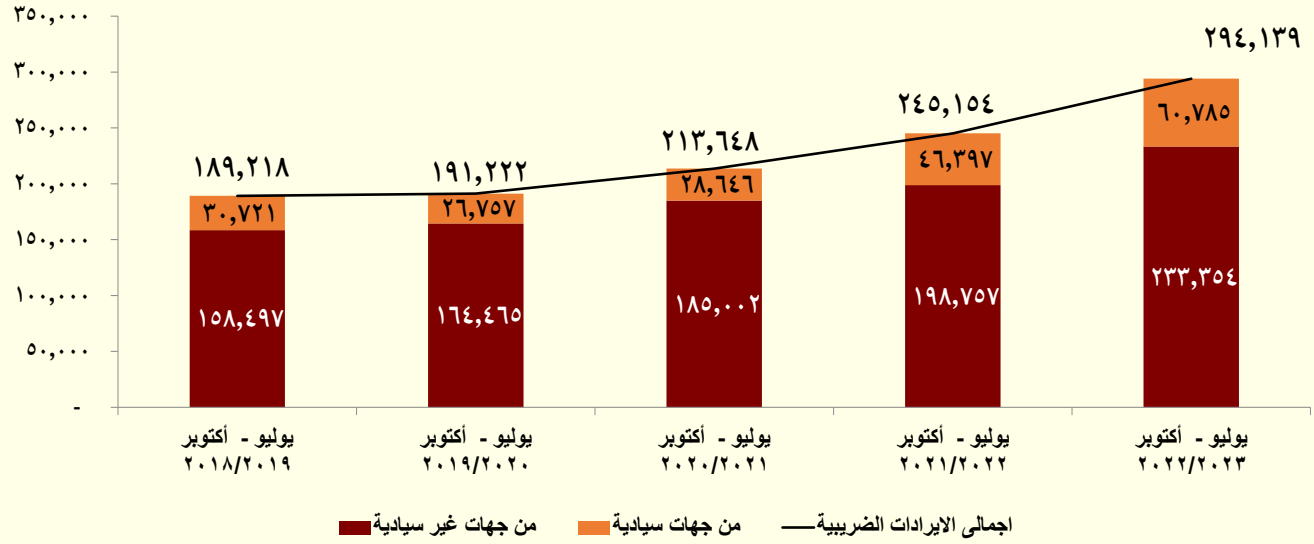

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٢٩٤,١ مليار جنيه لترتفع بنحو ٤٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٠٪) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات السيادية بنحو ١٤,٣ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٣١٪) لتسجل ٦٠,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٤٦,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- **إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ٣٤,٦ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٧,٤٪) لتسجل ٢٣٣,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ١٩٨,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ومن أهم بنود الإيرادات الضريبية التى ساهمت فى إرتفاع جملة الإيرادات ما يلى:

- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة الدخل بنحو ١٤,٣ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٩,٥٪) لتسجل ٨٧,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من الضريبة على المرتبات المحلية بـ٦,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٦,٤٪) لتحقق ٢٥,٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من الضريبة على النشاط التجارى والصناعى بـ١,٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٧,٨٪) لتحقق ١٠,٥ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة الضريبة من قناة السويس بـ٢,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٣,٢٪) لتحقق ١٢,٥ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة الضريبة من الشركات الأخري بـ٣,٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٠,١٪) لتحقق ٣٧,٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ٢٠,٩ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ١٧,٣٪) لتسجل ١٤١,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ٩,٧ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٦,٤٪) لتحقق ٦٨,٥ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على الخدمات بـ٤,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣١,٩٪) لتحقق ٢٠ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **وارتفاع الحصيلة من ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية بـ١,٩ مليار جنيه بنسبة ٥,٧٪** لتحقق ٣٥,٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة.

- **وارتفاع الحصيلة من رسوم التنمية بـ٠,٤ مليار جنيه لتحقق ٣,٩ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة بـ١,٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٧٪) لتحقق ٧,١ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفاع الحصيلة من الضريبة على إستخدام السلع بـ٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٥١,١٪) لتحقق ٥,٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**

- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١٠,٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٧٪)** لتحقق ٥٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٣٩,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
  - **وذلك فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ١٠,٥ مليار جنية لتحقق نحو ٤٥,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفعت المتحصلات من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٣,٣ مليار جنيه** (بنسبة ٢٧,٤٪) لتحقق ١٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد حققت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ١٨,٥٪ من إجمالى الإيرادات) نحو ٦٦,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بـ٤,٥ مليار جنيه (بنسبة ٢٢,٨٪) لتصل الى ٢٤,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **إرتفاع الحصيلة غير الضريبية من عوائد الملكية بـ٦ مليار جنيه (بنسبة نمو ٣٨٪) لتصل الى نحو ٢٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

  - فى ضوء إرتفاع الحصيلة غير الضريبية من العوائد بـ٥,٢ مليار (بنسبة ٣٧,٧٪) جنيه لتحقق ١٨,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. في الأساس في ضوء ارتفاع حصيلة العوائد لكل من:
    - **ارتفاع العوائد المحصلة من هيئة قناة السويس بـ٣,٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ٣٨,٣٪) لتصل الى نحو ١٣,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
    - **ارتفاع العوائد المحصلة من شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام بـ٠,٣ مليار جنيه (بنسبة نمو ٣٣,٦٪) لتصل الى نحو ١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

- **حققت المنح ٨٧,٩ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وحققت الحصيلة غير الضريبية من الايرادات المتنوعة نحو ١٩,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

أما على جانب المصروفات، إرتفع إجمالى المصروفات بنحو ١٥,٨٪ لتسجل ٦٢٨,٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أكتوبر من العام المالى ٢٣/٢٢. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ٨,٥ مليار جنيه بنسبة ٧,١٪ ليحقق ١٢٩,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء السلع والخدمات

- **إرتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بنحو ٤,٥ مليار جنيه (بنسبة ١٨٪) ليحقق ٢٩,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى الأساس فى ضوء زيادة الإنفاق لكل من:
  - ارتفاع الإنفاق على الصيانة بنحو ٠,٧ مليار جنيه، بنسبة ٢٤,١٪ ليحقق ٣,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على الإشتراكات بنحو ١,٦ مليار جنيه، ليحقق ١,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - ارتفاع الإنفاق على المطبوعات والنشر وحقوق النشر بنحو ١,٦ مليار جنيه، ليحقق ٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

➢ **إرتفع الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** بنحو ١٠,٤ مليار جنيه (بنسبة ١٣,١٪) ليصل ٨٩,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص لمساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** بنحو ٢,٧ مليار جنيه (بنسبة ٥,٩٪) ليحقق ٤٧,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء التسويات بين الخزانة العامة للدولة وصناديق المعاشات.
- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص لدعم السلع التموينية** بنحو ٤,٩ مليار جنيه (بنسبة ٢٨,٧٪) محققاً ٢٢,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٧,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص للإسكان محدود الدخل** بنحو ٠,٨ مليار جنيه محققاً ١,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٧,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص للعلاج على نفقة الدولة** بنحو ١,٦ مليار جنيه محققاً ٣,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

➢ **إرتفع الإنفاق المخصص لشراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** بنحو ٢,٣ مليار مليار جنيه (بنسبة ٤٪) ليحقق ٥٩,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص للأصول الثابته بنحو ٣,٦٪ ليحقق ٥٤,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء زيادة الإنفاق على المباني السكنية والتشييد والبناء.**
- ✓ **إرتفع الإنفاق المخصص للأصول غير المنتجة بنحو ٢ مليار جنيه ليسجل ٣,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء زيادة الإنفاق على شراء الأراضي ليصل ٣,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

الإنفاق على الحماية الإجتماعية والتنمية البشرية

➢ **إرتفع الإنفاق على الصحة** بنحو ٢,٨ مليار جنيه بنسبة ٧,٨٪ ليحقق ٣٧,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٣٤,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

➢ **إرتفع الإنفاق على التعليم** بنحو ٦,٣ مليار جنيه بنسبة ١٠,٣٪ ليحقق ٦٧,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ٦٠,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠٢٣/٢٠٢٢

(مليار جنيه)

البيان	يوليو- أكتوبر	
	٢٠٢٣/٢٢	٢٠٢٢/٢١
الإيرادات	**٣٦٠,٨٩٩**	**٣١١,٢٩١**
الضرائب	٢٩٤,١٣٩	٢٤٥,١٥٤
المنح	٨٧,٩	٢٧,٦
الإيرادات الأخرى	٦٦,٦٧٢	٦٦,١١٠
المصروفات	**٦٢٨,٨٣١**	**٥٣٠,٦٥٦**
الأجور وتعويضات العاملين	١٢٩,٢٢٩	١٢٠,٧٠٢
شراء السلع والخدمات	٢٩,٢٢١	٢٤,٧٥٧
الفوائد	٢٨٢,١٤٣	٢١٥,٨٠١
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٨٩,٤٧٩	٧٩,٠٩٨
المصروفات الأخرى	٣٩,٢٧٤	٣٣,١٠٩
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	٥٩,٤٨٥	٥٧,١٨٩
الميزان النقدى	**-٢٦٧,٩٣٢**	**-٢١٩,٣٦٥**
صافى حيازة الاصول المالية	**-١,٤٣٨**	**٤٤٨**
الميزان الكلى	**-٢٦٦,٤٩٤**	**-٢١٩,٨١٢**
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**٠,١٧٪**	**-٠,٠٥٪**
الميزان الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-٢,٩٣٪**	**-٢,٧٧٪**

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٥٠٩٤,٢ مليار جنيه (٨٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٦٢٨ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ١٢٩,٣ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٥,٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٧,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. كما ارتفعت ديون البنوك إلى ١١,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٩,٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

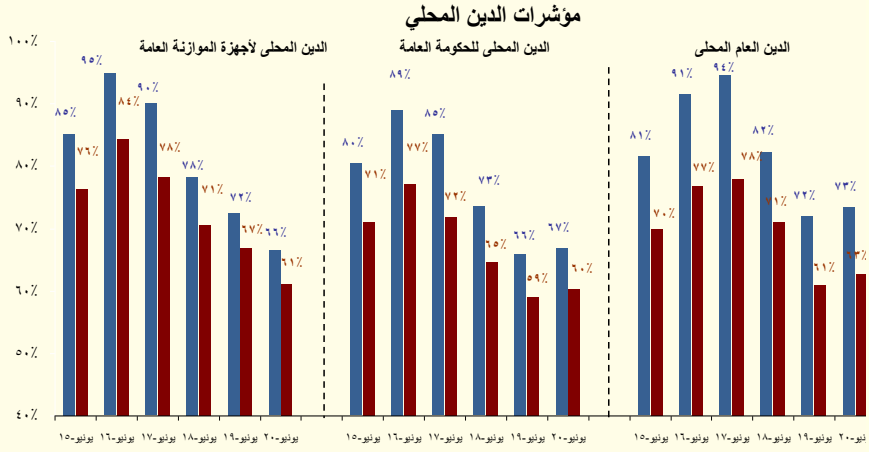

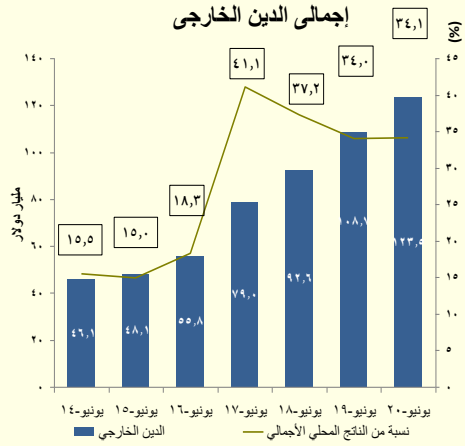

التضخم

تشير البيانات إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى إلى ١٨,٧% خلال نوفمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ١٦,٢٪ خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى خلال الفترة يوليو-نوفمبر من العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢ نحو ١٥,٦٪، مقارنة بـ٥,٩٪ خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد حقق معدل التضخم الأساسى نحو ٢١,٥٪ خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٢، مقابل نحو ١٩,٠٪ خلال الشهر السابق.

القطاع النقدي

وفقاً لأحدث البيانات التي تم أصدرها البنك المركزي المصرى، ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية (٦٩٥٠ مليار جنيه) بنحو ٢٤,٧٪ في سبتمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٢٤٪ في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** بـ٢٤٪ في سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ٢٤,٢٪ خلال الشهر السابق نتيجة ارتفاع **المعدل السنوى لنمو الودائع الجارية بالعملة الأجنبية** بـ٦٥,٣٪ في سبتمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٦٤,٣٪ في الشهر الماضي، **وارتفاع المعدل السنوي لنمو الودائع غير الجارية بالعملة الأجنبية بـ** ٣٢,٢٪ في سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ٢٨,٩٪ خلال الشهر السابق، **وارتفاع بشكل متباطئ المعدل السنوي لنمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بـ** ٢١,٢٪ في سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ٢١,٩٪ خلال الشهر السابق. كما ارتفع معدل نمو **المعروض النقدي بـ**٢٦,٧٪، مقابل ٢٣,٣٪ مدفوعاً بإرتفاع الودائع الجارية بالعملة المحلية بـ٣٩,٥٪، مقابل ٣٢,١٪ خلال الشهر السابق، وإرتفاع بشكل متباطئ **معدل النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي** بـ ١٥٪ خلال شهر الدراسة، مقابل ١٥,٤٪ خلال الشهر السابق.

- وقد **انخفض معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية إلى** (-٤٤٣ مليار جنيه)، وذلك في الأساس في ضوء انخفاض احتياطات البنك المركزي الخارجية إلى نحو -١٦٨ مليار جنيه في سبتمبر ٢٠٢٢، كما إنخفضت صافى أصول البنوك الخارجية الى -٢٧٥ مليار جنيه خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢. **وقد بلغت الأصول الأجنبية للبنك المركزي ٦٣٣,٥ مليار جنيه خلال شهر سبتمبر، وحقق صافى إحتياطى النقد الأجنبي ٣٣,٢ مليار دولار خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢، مقابل ٣٣,١ مليار دولار في شهر أغسطس ٢٠٢٢.**

- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية (٧٣٩٣ مليار جنيه)** بنحو ٣٧,٢٪ في نهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٣٥٪ في الشهر الماضي، بسبب إرتفاع معدل النمو السنوي لمطلوبات الحكومة بـ ٢٩,٧٪ في سبتمبر ٢٠٢٢ ليحقق ٤٦٤٧، مقارنة بـ ٢٩٪ خلال الشهر الماضي، وإرتفاع معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح للقطاع الخاص والقطاع العائلى بـ٢٥,٨٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢ لتحقق ٢٢٧٦ مليار جنيه خلال شهر سبتمبر، مقابل معدل نمو بلغ ٢٥٪ خلال الشهر السابق.

وقد ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع (٧٨٣٥ مليار جنيه) مسجلة ٢٨,٩٪ في نهاية سبتمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٢٨٪ خلال الشهر السابق. وجدير بالذكر أن نسبة ٧٩,١٪ من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، كما **إستقرت نسبة القروض إلى الودائع** عند ٤٧,٢٪ في نهاية سبتمبر ٢٠٢٢.

وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢ **رفع بواقع ٣٠٠ نقطة أساس أسعار عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى عند مستوي** ١٦,٢٥٪ و١٧,٢٥٪ و١٦,٧٥٪ على الترتيب، و**سعر الخصم عند مستوى** ١٦,٧٥٪.

القطاع الخارجى

- **سجل ميزان المدفوعات عجزًا إجماليًا قدره ١٠,٥- مليار دولار أمريكي خلال العام المالي ٢٠٢٢\٢٠٢١ .وقد لوحظ تقلص عجز الحساب الجاري ليصل الي ١٦,٦- مليار دولار أمريكي (مقارنة بعجز أكبر بلغ ١٨,٤- مليار دولار أمريكي في السنة المالية السابقة.) ويرجع التحسن في عجز الحساب الجاري بشكل أساسي الي الزيادة الغير المسبوقة في الصادرات السلعية (النفطية وغير النفطية) بنسبة ٥٣,١٪، مع انتعاش كبير في إيرادات السياحة التي زادت بأكثر من الضعف مقارنة بالعام المالي السابق، وارتفاع إيرادات قناة السويس، ومن ناحية أخري، شهد الحساب الرأسمالي والمالي تدفقات للداخل بلغت نحو ١١,٨ مليار دولار خلال العام المالى ٢٢/٢١، مقارنة بتدفقات أكبر بلغت ٢٣,٣ مليار دولار أمريكي خلال العام المالى السابق. ويمكن تفسير ذلك في ضوء الاختلالات العالمية من ارتفاع التضخم، مما دفع الاحتياطي الفيدرالي الي تشديد سياسته النقدية لاحتواء الضغوط التضخمية، والتي أدت إلي تخارج الإستثمارات الأجنبية من الأموال الساخنة من البلدان الناشئة، ولم تكن مصر استثناء. ويمكن تفسير التطورات فى أداء ميزان المدفوعات كما يلى:**

- **حقق عجز ميزان المعاملات الجارية نحو ١٦,٥- مليار دولار خلال فترة الدراسة (مقابل عجز قدره ١٨,٤- مليار دولار خلال العام السابق) وذلك فى ضوء ما يلى:**

  - إرتفاع عجز الميزان التجاري غير البترولي بـ ١٣,٧٪ ليسجل ٤٧,٨ مليار دولار (مقابل نحو ٤٢,١ مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة لزيادة الواردات السلعية غير البترولية خاصة الواردات من مستلزمات الإنتاج مثل البوليميرات بروبيلين، والحديد الصب والمركبات غير العضوية أو العضوية، والواردات من المحاصيل الزراعية وعلى راسها فول الصويا، والقمح، والذرة لإرتفاع الأسعار العالمية، وكذا الواردات من محضرات الصيدلة والشاش والأمصال (في ظل جهود الدولة لمكافحة فيروس كورونا). وعلى النحو الاخر، إرتفعت الصادرات غير البترولية ولكن بمعدل أقل من الواردات منه، خاصة الصادرات من السلع تامة الصنع وعلى رأسها الأسمدة الفوسفاتية او المعدنية، أجهزة الأستقبال والأرسال والملابس الجاهزة، والأدوية والأجهزة الكهربائية للإستعمال المنزلى، وأجهزة إستقبال للإذاعة التليفزيون.
  - إرتفاع عجز ميزان دخل الإستثمار والذى يمثل الفرق بين العوائد المحصلة والمدفوعة من وإلى العالم الخارجي ليسجل ١٥,٨ مليار دولار (مقابل ١٢,٤ مليار دولار خلال العام المالي السابق).

  بينما حد من ذلك تحسن ما يلى:

  - **ارتفاع فائض الميزان الخدمى** بنحو ٦ مليار دولار ليسجل نحو ١١,٢ مليار دولار خلال عام الدراسة وذلك نتيجة

لما يلى:

- **ارتفاع الإيرادات السياحية** لتسجل ١٠,٧ مليار دولار (مقابل ٤,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق).
- **ارتفاع متحصلات النقل** بمعدل ٢٩,٣٪ لتسجل ٩,٧ مليار دولار (مقابل ٧,٥ مليار دولار خلال العام المالي السابق). نتيجة في الأساس لإرتفاع إيرادات قناة السويس بمعدل ١٨,٤٪ لتسجل نحو ٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة.
- **ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج** بمعدل ١,٦٪ لتسجل ٣١,٩ مليار دولار.

  - إرتفاع فائض الميزان التجاري البترولى ليسجل ٤,٤ مليار دولار (مقابل عجز طفيف قدره ٦,٧ مليون دولار أمريكي في السنة المالية السابقة). كنتيجة أساسية لإرتفاع قيمة الصادرات البترولية على خلفية ارتفاع قيمة الصادرات من الغاز الطبيعى في ضوء الإرتفاع الملحوظ في الأسعار العالمية، وزيادة الكميات المصدرة منه مع فتح أسواق جديدة في أوروبا على رأسها تركيا وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا وكرواتيا واليونان.

- **حقق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي تدفق للداخل بنحو ١١,٨ مليار دولار مقارنة بتدفقات أكبر بلغت نحو ٢٣,٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، وذلك نتيجة في الأساس لما يلى:**

- **تحول الإستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر من صافى تدفق للداخل بلغ نحو ١٨,٧ مليار دولار الى صافى تدفق للخارج بنحو ٢٠,٩ مليار دولار خلال العام المالى ٢٢/٢١، في ضوء قلق المستثمرين على اثر إندلاع الصراع الروسي الأوكراني، هذا بالإضافة إلى السياسات النقدية الإنكماشية التي ينتهجها البنك الفدرالى الأمريكي والتي أدت إلى نزوح الأموال الساخنة من الأسواق الناشئة.**

- **حقق الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٨,٩ مليار دولار خلال العام المالى ٢٢/٢١، مقابل ٥,٢ مليار دولار خلال العام المالى السابق ومنها ارتفاع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير البترولية بمقدار ٥,٢ مليار دولار لتسجل صافى تدفق للداخل بلغ نحو ١١,٦ مليار دولار،** ويأتي ذلك في الأساس نتيجة لإرتفاع صافى التدفقات الواردة بغرض تأسيس الشركات الجديدة او زيادة رؤوس الأموال لتسجل ٣,٤ مليار دولار (منها ٢٣٨,٢ مليون دولار مبالغ ورادة لتأسيس شركات جديدة)، كما ساهم في ذلك ارتفاع حصيلة بيع الشركات والأصول الإنتاجية وصافى التحويلات لشراء العقارات لغير المقيمين. وعلى نحو آخر، سجلت الأستثمارات في قطاع البترول صافى تدفق للخارج بلغ ٢,٦ مليار دولار.

- **تحقيق الخصوم الأخرى صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢١,٦ مليار دولار** في الأساس في ضوء تحقيق بند التغير على إلتزامات البنك المركزى صافى تدفق للداخل بلغ ١٥,٧ مليار دولار، منها نحو ١٤,١ مليار دولار تم تحقيقها خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٢ **تمثل أغلبها في ودائع من الدول العربية. وفي الوقت نفسه، سجلت الخصوم الأخري للبنوك صافي تدفق داخلي قدره ٥,٩ مليار دولار أمريكي ، مقارنة بـ ١,٥ مليار دولار أمريكي خلال العام السابق.**

- **وقد حققت الأصول الأخرى تدفقات للداخل بقيمة ٤,٢ مليار دولار أمريكي خلال عام الدراسة.**